ايذانا بان التصدق تزكية النفس من الاوضار وكمارة لها
كما ان الوضوء كذلك ومن ثم صرح بلفظ الطهور وهو المناقلة
في الطهر وبهذا الحديث رواه الشيرازي ايضا في الالقاب عن
طلحة بزيادة قرينة ثالثة ولفظه لا يقبل الله صلاة امامكم
بغير ما انزل الله ولا صلاة عبد بغير طهور ولا صدقة من
غلول تنبيه قال ابن حجر في شرح الترمذي في بعض
الروايات الصحيحة من غير طهور فيحتمل ان تكون فيه من للتبيين
نظير الباقي في الجملة الاخرى وهو لا صدقة من غلول ويحتمل ان
تكون من فيه مرادفة الباء كما قال ابن يونس النحوي ومما يؤكد
هذا صحة الروايتين معا تارة بالباء وتارة بمن والقضية واحدة
فدل على الترادف انتهى م في الطهارة ت ه عن ابن عمر
ابن الخطاب ولم يخرجه البخاري لان مداره على سماك بن حرب
وهو لا يخرج عن كونه لبيس من شرطه وسببه كما في مسلم عن
مصعب بن سعد قال دخل ابن عمر على ابن عامر يعوده وهو
مريض فقال الا تدعو الله يا ابن عمر قال سمعت رسول الله يقول
قذكره يعني انك غير سالم من الغلول لكونك كنت عاملا لابصرة
فلا يقبل الرعاك وقصده بذلك زجره وظاهر كلام المصنف
انه لم يخرج من الستة الا الثلاثة وليس كذلك فقد قال
ابن محمود شارح ابي داود رواه الجماعة كلهم الا البخاري ورواه
سعيد بن منصور في سننه عن ابن عمر موقوفا وزاد ولا
ولا تقبل من مرتد توبة

لا تقبل ممتاة فوقية اوله والبنا للمجهول وفي اكثره
الروايات لا يقبل الله قال ابن حجر وحقيقة القبول وقوع
الطاعة مجزية مسقطة لما في الذمة ولما كان الاتيان بشروطها
تمثلة الامر الذي لقبول مرتد عنه بالقبول مجازا واما
القبول المنفي في الحديث من اتى عرافا لم تقبل له صلاة فمنه
الحقيقي لانه قد يصح العمل ويتخلف لقبول لمانع ولذلك كان بعض
السلف يقول لا تقبل الصلاة واحدا احب الي من الدنيا به
وفيها **صلاة الحايض** اي الحرة التي بلغت سن المحيض
هو ثمانية الراس اي تستتر ومحض المحيض لانه اكثر ما يبلغ به
الاناث لا للاحتراز فالصبية المميزة لا تقبل صلاتها الا بخمار
قال الطيبي وكان الظاهر ان يقال لا تقبل صلاة الحرة الا بخمار
فكني عنها بما يختص بها من الوصف توهينا لها بما يصد عنها من

كشف

كشف راسها كانه قبل لها غطي راسك يا ذات المحيض وفيه ان
ستر العورة شرط لصحة الصلاة وعورة المراة الحرة عندهم
الشافعي ما سوى الوجه والكفين والمبعضة ما بين السرة
والركبة فيجب عليها ستر هما كلها واغتفر الحنفي تغوا الربع من
غير السوءة ورد الدارقطني منها **حدث ه عن عائشة**
رمز لحسنه واورده عنها ابو داود وكان المصنف اغفله حتى
الا فهو متقدم في الغرر على ذيله قال ابن حجر رواه اصحاب
السنن غير النسائي وابن خزيمة والحاكم واسحق والطيالسي
واحمد وابن حبان واعله الدارقطني بالوقف وقال وقفه
اشبه والحاكم بالارسال

لا تقتلوا الجراد اي لغير الاكل فيحرم فانهم جند الله الاعظم
يعني اذا لم يتعرض لافساد نحو زرع وحينئذ يندفع بقتل
وغيره **طب هب عن ابي زهير** نصعير زهير النميري او الانماري
او التميمي صحابي ورواه عنه الطبراني ايضا قال الهيثمي وفيه
محمد بن اسمعيل بن عياش وهو ضعيف

لا تقتلوا الضفادع فيحرم فان نقيقهن ترجيع صوتهن
تسبيح د عن ابن عمرو بن العاص وفيه المسيب بن واضح السلمي
قال في الميزان عن ابي حاتم صدوق يخطئ كثيرا فاذا قيل
له لم يقبل وساق الحديث له ابن عدي مناكيره هذا منها وسيل
الدارقطني عنه فقال ضعيف

لا تفضل رؤيا الا على عالم او ناصح وفي رواية الطبراني لا تقص
رؤياك الا على عالم او ناصح **ت عن ابي هريرة** ورواه عنه الطبراني
في الصغير قال الهيثمي وفيه اسمعيل بن عمرو البجلي وثقه ابن
ابن حبان وضعفه جمع

لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار وما قيمته ربع دينار
فصاعدا فلا تقطع في اقل وهو مذهب الشافعي وقال مالك واحد
ربع دينار او ثلاثة دراهم او ما قيمته ذلك والحديث عليهم حجة
حد م ن ه عن عائشة هذا كالصريح فيما انفرد من تفردات
مسلم عن صاحبيه ولعله ذهول فقد عزاه الضد المناوي
للجماعة كلهم في قطع السرقة قال والغفلة للبخاري

لا تقطع اليد في الشعراء اي سفرا لتزويد ليل الرواية
الاخرى في الغزو وبدل التسفير يعني لا تقطع اذا سرق من الغنيمة
لانه شريك بسهمه فيه وكذا اذا زنا لاجد وحمله بعضهم على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)